

خادم الحرمين أمام قمة الـ ٢٠ داعياً إلى إصلاح مالي لتفادي الأزمات:

## أنظمة إشرافية ورقابية قوية أنسب من الضرائب على المؤسسات المالية

خادم الحرمين  
الشريفين  
يصل  
واشنطن

فهدم الحامد، واشنطن

وصل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المبارك إلى قاعدة أندروز الجوية في العاصمة الأمريكية واشنطن في زيارة تستغرق ثلاثة أيام يبحث من خلالها مع الرئيس الأمريكي قضايا السلام في المنطقة وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين، وكان في استقبال الملك وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيبس، وعدد من أصحاب السمو الملكي الأمراء، والسفير السعودي لدى واشنطن عادل الجبير، وعدد من السفراء العرب.



خادم الحرمين الشريفين يصافح الرئيس الروسي سيرجي ميدفيدف، خلال مغادرتها مسالة التي عقدت فيها قمة العشرين في تورنتو، ويبدو السفير عادل الجبير (رويتزر)



الملك عبدالله و قادة الدول العشرين يحيون الصحفيين، خلال التقاط الصورة التذكارية بعد ختام قمة العشرين في تورنتو أمس.

تحرير التجارة على مختلف المستويات، كما تواصل تقديم التمويل لأغراض التجارة من خلال عدد من البرامج والصادق الوطنية والإقليمية. ووجه خادم الحرمين الشريفين شكره للحكومة الكندية على الجهود التي بذلتها في الإعداد والتنظيم لهذه القمة، مشيراً إلى أهمية هذا الاجتماع الذي يأتي بعد اجتماع تسخير، والذي تقرر فيه أن تكون هذه المجموعة المحل الرئيس للتعانق الاقتصادي الدولي، وهو قرار يتسهم مع التطورات على خريطة الاقتصاد العالمي، ويستجيب للحاجة إلى وجود مجموعة أكثر مقلتا لاقتصادات الدول المتقدمة والتنامية على حد سواء.

كما التي خلال الاجتماع بحث الموضوعات المبرجة على جدول أعمال القمة. بعد ذلك التقط الصور التذكارية لخادم الحرمين الشريفين وأصحاب القامة، والدولة قادة دول مجموعة الـ ٢٠ الاقتصادية. وضم وفد المملكة المشارك في أعمال القمة صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف، ومساعد مؤسس البنك العربي السعودي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر.

وطاة الأزمة العالمية عليها من خلال زيادة مساعيها التنموية والإسكانية الثنائية والمتعددة الأطراف، ودعم تعزيز موارد بنوك التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف. ورحب خادم الحرمين الشريفين بالتقدم المحرز بشأن قضايا إصلاح حقوق التصويت وأسر المال في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبشأن إصلاحات صندوق النقد الدولي، وأكد على أهمية تناول مقترحات الإصلاح كجزء متكاملة

### انتعاش التجارة الدولية

التقلب الشديد في أسعار النفط أضرب البلدان المنتجة والمستهلكة

وخصوص فضاء التجارة الدولية، أكد أن استمرار انتعاش التجارة العالمية يعد مطلباً ضرورياً للمساهمة في تعجيل وتيرة النمو العالمي، وهذا يتطلب تجنب القفوف الحماكية واتخاذ تدابير ملائمة لتسهيل التحويلات المرغوب بها بالتشاور التجاري، وفي هذا السياق دعا الدول المتقدمة إلى معالجة دعمها للمنتجات التي تمتلك فيها الدول الفقيرة ميزة نسبية.

وأضاف أنه تشبها مع التزام المملكة بحرية التجارة، بأنها تواصل جهودها لدعم مبادرات

بالتعاون مع الدول المنتجة لضمان استقرار الأسواق، وللمن الطلب والإمدادات لأهمية ذلك لضمان تدفق الاستثمارات المطلوبة في الطاقة الإنتاجية، وقال إن من المهم العمل على تعزيز إمكانية حصول الدول الفقيرة خاصة على الطاقة من خلال تبني سياسات وبرامج عملية لتنفيذ مبادرة الطاقة من أجل الفقراء، إن تعزيز إمكانية الوصول إلى مصادر طاقة نظيفة ومتنوعة وموثوقة ومعقولة التكلفة يعد أمراً أساسياً لتحقيق النمو والتنمية المستدامة، ولا يتضمن النهج الذي نتبعه في مساندة ودعم التكنولوجيات النظيفة تحاملاً أو تحيزاً ضد النفط وغيره من أنواع الوقود الأحفوري.

### دعم الدول الفقيرة

وأكد على أهمية دعم الدول النامية وخصوصاً الصغار والكثير والتي تضررت جراء الأزمة، موضحة أن المملكة عملت جدياً على مساعدتها على تخفيف

السعودي

### أسواق النفط

وتطرق الملك عبد الله إلى تطورات أسواق النفط، فأكد على أن التقلب الشديد في أسعار النفط الذي شهده العالم في العامين الماضيين، تسبب في الأضرار بالبلدان المنتجة وكذلك البلدان المستهلكة. لذلك ينبغي للبلدان المستهلكة أن تنظم الأسواق المالية وأسواق المنتجات الأساسية بصورة أقوى وفعالية وشده على أن الملك مستمرة في تطبيق سياساتها البترولية المتوازنة للمساهمة في استقرار أسواق النفط، ومن ذلك رفعها لنطاقها الإنتاجية إلى ١٢,٥ مليون برميل يوميا. وطالب الدول المستهلكة

أن النظام المصرفي يحتفظ بسلامة وأوضاعه ومستويات ربحيته وسلسته الرقعة، حتى في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة. وأوضح أن المملكة اتخذت عدداً من الإجراءات في مجال السياسة المالية العامة والسياسة النقدية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي مجال المالية العامة، استمرت المملكة في برنامجها الاستثماري في القطاع الحكومي والنفطي، بإجمالي مبلغ ٤٠٠ مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، والذي سبق الإعلان عنه في واشنطن، وهذا الإنفاق يعد من أكبر برامج التحفيز التي أعلنتها دول المجموعة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والبرامج بنفد حالياً حسب ما هو مخطط له هذا بالإضافة إلى زيادة رؤوس أموال مؤسسات التمويل المتخصصة لتتمكن من توفير تمويل إضافي للقطاع الخاص وخصوصاً المشاريع الصغيرة، والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وأضاف أن المملكة اتخذت أيضاً عدة إجراءات في مجال السياسة النقدية والقطاع المالي والتجاري، ما ساعد في الحد من تأثير الأزمة المالية العالمية وتعزيز أداء الاقتصاد

تبنى سياسات وبرامج عملية لتنفيذ مبادرة الطاقة من أجل الفقراء

وإصلاح الأنظمة المالية من أجل وشده دعم أهمية إصلاح الأنظمة المالية من أجل تفادي وقوع الاقتصاد العالمي في أزمات مماثلة في المستقبل، مشيراً إلى أن تطبيق أنظمة إشرافية ورقابية قوية يعد بديلاً أنسب من فرض ضرائب على المؤسسات المالية، وأكد أن قدرة النظام المالي في المملكة على الصمود تعززت على مدار السنوات الماضية، بفضل الإجراءات الصارمة والرقابة الاستباقية، مشيراً إلى

واشنطن

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز نجاح مجموعة الـ ٢٠ في الاستجابة للأزمة المالية العالمية بما اتخذته من تدابير جذبت العالم الوقوع في الصناد، ولكنه قال إن الأوضاع الاقتصادية العالمية البهتة تجعل من إعلان النجاح مؤجلاً. وقال في كلمة لقادة دول مجموعة الـ ٢٠ في افتتاح اجتماعها المتقد في مدينة تورنتو في كندا: إن من المهم أن يكون التعمير العالمي أقوى وأكثر توازناً وقدره على الاستمرار، من خلال تبني إجراءات منسقة من قبل دول المجموعة، وفي الوقت نفسه مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة بكل دولة.

وإصلاح الأنظمة المالية من أجل تفادي وقوع الاقتصاد العالمي في أزمات مماثلة في المستقبل، مشيراً إلى أن تطبيق أنظمة إشرافية ورقابية قوية يعد بديلاً أنسب من فرض ضرائب على المؤسسات المالية، وأكد أن قدرة النظام المالي في المملكة على الصمود تعززت على مدار السنوات الماضية، بفضل الإجراءات الصارمة والرقابة الاستباقية، مشيراً إلى